عبد الجواد على

مناقشة حامية بلجنة الصناعة:

الصناعة على أسنة التحديث

ناقشت لجنة الصناعة والطاقة فى مجلس الشعب برئاسة الدكتور امين مبارك سياسة وزارة الصناعة فى المرحلة المقبلة على ضوء برنامج تحديث الصناعة فى مصر الذى تموله المجموعة الاوروبية.

وفى بداية المناقشة اعلن الدكتور على الصعيدى وزير الصناعة: ان الصناعة فى مصر نمت بفضل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وهى صناعات عنقودية وكلها تخدم الصناعة الكبرى فى النهاية، وفيها يتم استخدام الطاقات افضل استغلال، وتوفير فرص العمل للناس، ونحن نركز على الصناعات الصغيرة الانتاجية لزيادة الناتج الصناعى لان هذا يسهم فى التنمية وتشغيل العمالة والاستفادة من تشغيل المعدات لزيادة المكون المحلى فى الصناعات الانتاجية، وقد اصبحنا من ارخص الدول فى انتاج الاسمنت بفضل توافر الخامات والطاقة باسعار اقل كما ان المصنع يتم انشاؤه وتنفيذه وتشغيله بايدى مصرية ١٠٠٪ وامامنا الاسواق العربية مفتوحة وبخاصة العراق التى تحتاج الى كميات كبيرة من الاسمنت.

وقال: لقد بدأنا ندخل برنامج تحديث الصناعة فى كل المجالات ويتبع هذا تحديث نظام التسويق، وقد بدأ الانتاج المصرى يناقش فى السوق المحلى بدليل ان الواردات انخفضت نتيجة توافر السلع المصرية ذات الجودة العالية، وهذا التطور فتح افاقا جديدة امام تشغيل العمالة مما اسهم فى الحد من ازمة البطالة وقد حدث تطور فى صناعات الغزل والنسيج لتوفير احتياجات السوق المحلى وتلبية حاجة الصادرات وسيتم قريبا احدث مصنع للصباغة والتجهيز فى العاشر من رمضان.

وقال الوزير: ان الخطة الجديدة فى مجال الصناعة تستهدف اعطاء تيسيرات للمستثمرين لزيادة الاستثمارات فى الصناعة والقضاء على مظاهر البيروقراطية وتوحيد جهات الاشراف فى جهة واحدة لاختصار اجراءات المستثمرين تشجيعا للاستثمار ، وسيكون هناك قانون ينظم هذه القواعد تمهيدا لعرضه على مجلس الشعب قريبا.

واضاف لقد اعددنا خطة لتدريب العمالة لرفع كفاءة الاداء للعمل على الالات والمعدات لزيادة الكفاءة وتحسين العمل والانتاج سواء للقطاع العام او الخاص ويعطى المتدرب شهادة تثبت كفاءته وقدرته على العمل والانتاج خاصة ان مصر اصبحت المرجع الاول للدول العربية فى مجال المقياس الصناعى كما ان مصر هى رئيسة منظم «الايزو» بالشرق الاوسط.

الدكتور امين مبارك: منذ ثلاثين سنة ونحن نتحدث عن تطوير قوانين الاستثمار واجراءات تشجيع المستثمرين، ومع ذلك لم يحدث اى تقدم فى هذا المجال فلا تزال الاستثمارات اقل بينما هناك دول مجاورة تنطلق كالصاروخ فى مجال الاستثمار بينما نحن فى تراجع وتدهور، وكان هناك انفصال بين القول والفعل ،والواقع هو الذى يقر بذلك.

د. على الصعيدى

الوزير: ليس بالقوانين وحدها تحل المشاكل ولكن لابد من تطوير العقول العاملة فى هذا القطاع بحيث تكون قادرة على التعامل مع المدركات المتلاحقة وجذب الاستثمار وهذه حرفة تحتاج الى المتخصصين فيها ليكون الفرد عامل جذب وليس معوقا.

وقال جمال ابو ذكرى: نحن نتحدث كثيرا ونفعل قليلا وهذا هو جوهر المشكلة، وعدم وجود تطور فى الاستثمار مرده العوائق الروتينية، كما ان التعليم الفنى لم يعد يناسب احتياجات الصناعة، وهذا هو سبب القصور فى الايدى العاملة الفنية المصرية، وقد بدأت الدول العربية تلجأ الى الايدى العاملة الفنية من كوريا وجنوب شرق اسيا لان مصر لم تعد توفر الايدى العاملة الفنية ذات الكفاءة العالية.

ان المستثمر يواجه متاعب ادارية وتنفيذية ولايستطيع انجاز اجراءاته الا بالرشاوى والاكراميات، ولهذا يضطر المستثمر الى الهروب الى دول اخرى تعطى تسهيلات ولاتقدم عوائق!

وقال عبد المنعم التونسى: اطالب بانشاء وزارة للصناعات الصغيرة تقوم بتحويل ومساعدة اصحاب المشروعات الصغيرة والاهتمام بالتعليم الفنى الصناعى لتوفير الايدى العاملة المدربة على احسن مستوى، فالصناعات الصغيرة فرصة جيدة لتوفير فرص العمل للشباب والمساهمة فى دعم الانتاج والاقتصاد الوطنى.

وقال محمد البدرشينى: الحكومة ليس بين وزارتها اى ترابط فكل وزارة تعمل بفكر يتناقض مع الاخرين، وكل واحد فى جزيرة منعزلة عن الاخر نريد ان تكون هناك سياسة موحدة تحكم القطاعات العاملة فى مجال الاستثمار وهذا اساس التخلص من البيروقراطية التى تشكل عائقا امام المستثمرين، كما يجب الاهتمام بتدريب الايدى العاملة اللازمة للنشاط الصناعى.

وقال سيف الدين محمود: ان الاستثمار فى خطر على ارض مصر، والمستثمر محتاج الى بنية اساسية والارض باجر رمزى او مجانا، والتخطيط العلمى فى الصناعة والتنسيق بين الادارات الحكومية حتى لايكون هناك تضارب بين كل الجهات المعنية، كما نحتاج الى الاهتمام بتدريب الايدى العاملة اللازمة لعمل المشروعات الاستثمارية.

ملاحظة برلمانية

عدة ملاحظات سجلتها لجنة القوى العاملة فى مجلس الشعب برئاسة عبد العزيز مصطفى خلال زيارتها الميدانية للمنطقة الصناعية فى مدينة برج العرب منها أن بعض المصانع لايجاوز نشاطها نطاق ورشة صغيرة تحت بير السلم حيث يقدر عدد العاملين فيها من ٥ الى ٣٠ فردا يعملون فى ظروف صعبة ،فلا توجد اى وسائل للأمن الصناعى او الحماية من التلوث او الأضرار الناجمة عن التشغيل، وهى صناعات ملوثة للبيئة كصناعة البلاستيك والبطاريات الجافة والكرتون والخيوط الصناعية والبطاطين وتكاد تنعدم الإضاءة داخل هذه الوحدات ولا توجد اى رعاية للعاملين، وينعدم وجود دورات مياه قريبة للعامل ومع ذلك حصل أصحاب هذه «الورش» على تصريح للعمل كمشروعات صناعية معفاة من الضرائب والرسوم طبقا لقانون الإستثمار !!

صورة وتعليق !

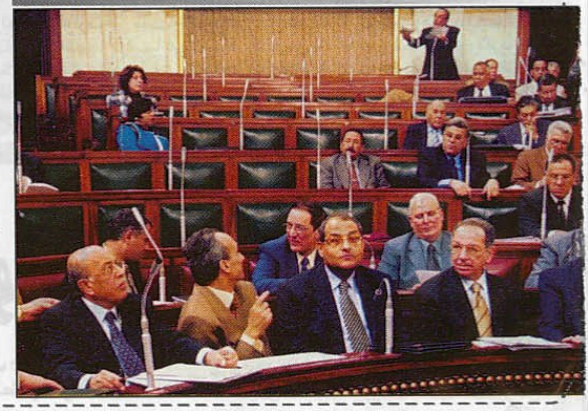

زكريا عزمى ينتقد !

تحرص الحكومة على متابعة المناقشات التى يشترك بها النائب الدكتور زكريا عزمى، وبرغم انه من الحزب الوطنى إلا أنه يقود التيار الذى ينتقد سياسة الحكومة ويكشف قصور وزرائها فى مختلف المجالات ، وهنا نلاحظ حرص الوزراء فى الصورة على متابعة الدكتور زكريا عزمى أثناء المناقشة وهو يلوح فى يده بالوثائق التى تثبت صحة اتهامه للحكومة بالتقصير فى أداء مهامها التنفيذية.

تصوير : **مصطفي السنوسي**

وقال عبد العاطى حامد اسماعيل: ان الصناعة هى القادرة على استيعاب الايدى العاملة ولابد من تحديث الصناعات القديمة باعتبارها الاساس فى النهضة الصناعية المصرية الحديثة.

وقال رفعت الجميل: ان المعوقات التى تواجه الصناعة لاطاقة للمستثمرين بها، وهذا هو سبب اقفال كثير من المشروعات الصناعية بالمدن الجديدة.

وقال الدكتور حسن فهمى: ان المصريين قادرون على تجاوز اى مشكلات، والامل معقود على وزارة الصناعة فى حل مشكلات الاستثمار الصناعى لان هناك انفصالا تاما بين الجهات التى تعمل فى مجال الاستثمار.

وقال الدكتور نادر رياض: وزارة الصناعة هى المسئولة عن الصناعة وهذا يعنى انها مسئولة عن تشجيع الاستثمار وتذليل العقبات، والمهم ان يتم انشاء صندوق لتحويل مشروعات الصناعات الصغيرة.

وقال المهندس محمد البطريق: ان الصناعات الصغيرة هو القوة الدافعة للاستثمار وهى المدرسة لتخريج العامل الماهر للصناعات الكبيرة، وهذا يحتاج الى الاهتمام اكثر بالتعليم الفنى لتخريج طلاب على مستوى مهنى رفيع لتلبية احتياجات المشروعات الصناعية صغيرة كانت ام كبيرة.

وقال المهندس اسماعيل هلال: العمالة الفنية اصبحت لاتليق بمتطلبات الانتاج الصناعى، فالخريج الفنى المتوسط او العالى دون المستوى المطلوب ولابد ان نعيد التركيز على التدريب المهنى لتخريج الايدى العاملة الفنية اللازمة للصناعة لانها اساس التقدم فى مصر.■

إقتراح بتعديل قانون الاحزاب

تقدم النواب الدكتور ايمن نور، ومحمد فريد حسنين، وسيف الدين محمود باقتراح بمشروع قانون الى لجنة الاقتراحات والشكاوى فى مجلس الشعب حول تعديل قانون الاحزاب رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ويقضى الاقتراح بان يخطر وكيل مقدمى اخطار التأسيس لجنة شئون الاحزاب خلال ثلاثة اشهر من موافقة اللجنة على الحزب، او مرور مدة اعتراضها عليه او صدور قرار المحكمة المذكورة بالموافقة على استمرار الحزب - ايهما اقرب - ولايجوز صرف اموال الحزب الا على اغراضه واهدافه طبقا للقواعد والاجراءات التى يتضمنها نظامه الداخلى.

ويجب على الحزب ان يودع امواله فى احد المصارف المصرية وان يمسك دفاتر منتظمة الحسابات تتضمن ايرادات الحزب ومصروفاته طبقا للقواعد التى يحددها نظامه الداخلى.

ويتولى الجهاز المركزى المحاسبات بصفة دورية مراجعة دفاتر ومستندات حسابات ايرادات ومصروفات الحزب وغير ذلك من شئونه المالية وذلك للتحقق من سلامة موارد الحزب ومشروعية اوجه صرف امواله، وعلى الحزب ان يمكن الجهاز من ذلك.

وعلى الجهاز المذكور اعداد تقرير سنوى عن كافة الاوضاع والشئون المالية للحزب واخطار رئيس لجنة الاحزاب السياسية بهذه التقارير وتعفى المقار والمنشآت المملوكة للحزب وامواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية.

مادة ١٤ : تعتبر اموال الحب فى حكم الاموال العامة فى تطبيق احكام قانون العقوبات كما يعتبر القائمون على شئون الحزب والعاملون به فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق احكام القانون المذكور، وتسرى عليهم جميعا احكام قانون الكسب غير المشروع.

ولايجوز فى غير حالة التلبس بجناية او جنحة تفتيش اى مقر من مقار الحزب الا بحضور احد رؤساء النيابة العامة، والا اعتبر التفتيش باطلا ويجب على النيابة العامة اخطار رئيس لجنة الاحزاب السياسية بما اتخذ من اجراء بمقر الحزب خلال ثمان واربعين ساعة من اتخاذه ولرئيس لجنة شئون الاحزاب السياسية - بعد موافقتها - ان يطلب من المحكمة الادارية العليا الحكم بصفة مستعجلة بحل الحزب وتصفية امواله وتحديد الجهة التى تؤول اليها هذه الاموال وذلك اذا ثبت من تقرير المدعى العام الاشتراكى بعد التحقيق الذى يجريه من تخلف او زوال اى شرط من الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون.

وعلى المحكمة تحديد جلسة لنظر هذا الطلب خلال السبعة ايام التالية لاعلان عريضته الى رئيس الحزب بمقره الرئيسى، وتفصل المحكمة فى طلب الحل خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ الجلسة المذكورة.

ويشترط لتمتع الحزب واستمرار انتفاعه بالمزايا والاعفاءات المالية المنصوص عليها فى هذا القانون ان يكون له مقعد واحد على الاقل فى مجلس الشعب او مجلس الشورى او خمسة وعشرون مقعدا بالمجالس الشعبية المحلية.

وتضع لجنة شئون الاحزاب السياسية القواعد المنظمة لاتصال الحزب باى حزب او تنظيم سياسى اجنبى، ويستثنى من ذلك تبادل الزيارات والخبرات وبروتوكولات التبادل الثقافى والادوات البحثية وورش العمل المشتركة وحضور المؤتمرات العامة للاحزاب كمراقبين.■